UN LIBRARY
JUL 16 1979
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/3/Add.5 *
14 June 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال

# تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## الفصل الخامس

## المسائل السكانية

* الوثيقة الحالية نسخة مطبوعة بالاستنسل للفصل الخامس من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٧٩ . وسيصدر التقرير الكامل بوصفه : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/34/3/Rev.1) . وللاطلاع على قائمة المحتويات والتفاصيل فيما يتعلق بالعرض الجديد للتقرير ، انظر A/34/3 .

١ - نظر المجلس في المسائل السكانية في دورته العادية الأولى لعام ١٩٧٩ تحت البند ١١ من جدول الاعمال . وكان معروضا عليه الوثائق التالية :

( أ ) تقرير لجنة السكان عن أعمال دورتها العشرين ، الذى يتضمن الفصل الأول من مشروعي قرارين أوصت المجلس باعتمادهما (١) ؛

(ب) التقرير الموجز عن الحالة السكانية في العالم عام ١٩٧٩ (E/1979/16) .

٢ - وقام المجلس ، في جلسته ٣ المعقودة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، باحالة هذا البند الى اللجنة الأولى (الاقتصادية) ، التي نظرت فيه في جلساتها من ٢ الى ٥ . وللاطلاع على تقرير اللجنة عن هذا البند ، أنظر الوثيقة E/1979/59 .

## الاجراء الذى اتخذته اللجنة الأولى (الاقتصادية)

### تعزيز الاجراءات المتعلقة بانفاذ خطة العمل العالمية للسكان

٣ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٤ ، في مشروع القرار المعنون " تعزيز الاجراءات المتعلقة بانفاذ خطة العمل العالمية للسكان " . وقد أقترح شفويا اجراء تعديلات على هذا القرار في تلك الجلسة (٢) .

٤ - وشرع في معالجة مشروع القرار ثانية في الجلسة ٥ ، حينما اجريت تعديلات أخرى على التعديلات المقترحة .

٥ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار ، بصيغته المعدلة ، وأحالته الى المجلس بوصفه مشروع القرار الاول . وللاطلاع على الاجراء الذى اتخذه المجلس ، انظر الفقرة ٦ ( أ ) أدناه .

### برنامج العمل في ميدان السكان

٦ - في الجلسة ٤ ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار المعنون "برنامج العمل في ميدان السكان" واحالته الى المجلس بوصفه مشروع القرار الثاني . وللاطلاع على الاجراء الذى اتخذه المجلس ، أنظر الفقرة ٦ ( أ ) أدناه .

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ٢ (E/1979/22) .

(٢) أنظر تقرير اللجنة عن هذا البند (E/1979/59) للاطلاع على عرض لهذه التعديلات.

## تقرير لجنة السكان والتقرير الموجز عن الحالة السكانية في العالم لعـــام ١٩٧٩

٧ - في الجلسة ٥ - اعتمدت اللجنة مقررا تحيط بموجبه علما بتقرير لجنة السكان عن أعمـــال دورتها العشرين (١)، واحالته الى المجلس بوصفه مشروع المقرر الاول . وللاطلاع على الاجراء الذى اتخذه المجلس، انظر الفقرة ٩ (ب) أدناه .

٨ - وفي الجلسة ٤، اعتمدت اللجنة مقررا تحيط فيه علما بالتقرير الموجز عن الحالة السكانيـــة في العالم عام ١٩٧٩ (E/1979/16) واحالته الى المجلس بوصفه مشروع المقرر الثاني . وللاطلاع علـــى الاجراء الذى اتخذه المجلس، انظر الفقرة ٩ (ب) أدناه .

### الاجراء الذى اتخذه المجلـــــس

٩ - في الجلسة ١٤ المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩، نظر المجلس في مشروعي القراريـــــن ومشروعي المقررين التي أوصت بها اللجنة في تقريرها (E/1979/59) واتخذ الاجراءين التاليـــــين بشأنها :

(أ) اعتمد مشروعا القرارين الأول والثاني ؛ وللاطلاع على نصيهما النهائيين، أنظـــر قرارى المجلس ١٩٧٩/٣٢ و ٣٣ ؛

(ب) اعتمد مشروعا المقررين الأول والثاني ؛ وللاطلاع على نصيهما النهائيين، انظـــر مقررى المجلس ١٩٧٩/٢٧ و ٢٨ على التوالـــي .

١٠ - أدلى ممثلا فرنسا والمغرب ببيانين ( أنظر E/1979/SR.14 ) .

المرفـــــق

القرار ١٩٧٦/٣٢ — تعزيز الاجراءات المتعلقة بانفاذ خطة العمل العالمية للسكان

ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣٤٤ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الذى أكدت فيه الجمعية العامة أن خطة العمل العالمية للسكان (أ) ، هي أداة للمجتمع الدولي للنهوض بالتنمية الاقتصادية ونوعية الحياة وحقوق الانسان والحريات الاساسية داخل الاطار الاوسع المتمثل في الاستراتيجيات المعتمدة دوليا لتحقيق التقدم على الصعيدين الوطني والدولي ،

واذ يلاحظ مع التقدير السياسات والبرامج السكانية التي اعتمدتها وكالات دولية ومنظمات غير حكومية وكثير من الدول عملا باحكام خطة العمل العالمية للسكان ، وما تم احرازه من تقدم بالفعل ،

واذ يعي ضخامة والحاح المهام التي لا تزال متبقية ،

واذ يشير أيضا الى قراره ٢٠٥١ (د — ٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، الذى رجا فيه من الأمين العام أن يولي المراعاة الواجبة ، لدى مواصلته مهمة جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة باعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة ، لخطة العمل العالمية للسكان بوصفها أحد المدخلات وثيقة الصلة ، بصفة خاصة ، بتلك المهمة ، وذلك بهدف مساعدة الجمعية العامة على أن تولي الوزن المناسب لدور السكان واهمية السياسات والأنشطة السكانية في علاقاتها باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وكذلك كفالة أن تدمج السياسات والأنشطة السكانية فيما يرد في اى استراتيجية جديدة من غايات ومقاصد وتدابير متعلقة بالسياسة ومن اهداف ،

وقد نظر ووافق على النتائج التي توصل اليها أول استعراض وتقييم خماسيين للتقدم المحرز في سبيل تحقيق غايات خطة العمل العالمية للسكان ، وهو ما دعي اليه في الفقرة ١٠٨ من خطة العمل وفي مقرر المجلس ٨٧ (د — ٥٨) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٥ ، كما أوردتها لجنة السكان في تقريرها عن اعمال دورتها العشرين (ب) ،

واذ يدرك الحاجة الى مراعاة أولويات العمل في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ،

---

(أ) تقرير مؤتمر السكان العالمي الذى عقدته الأمم المتحدة ، بوخارست ، ١٩ — ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E/75.XIII.3) ، الفصل الأول .

(ب) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ٢ (E/1979/22) ، التذييل .

١ — يحث جميع الدول الاعضاء والهيئات الاقليمية والدولية ، حكومية وغير حكومية على حد سواء ، على استحداث وتعزيز مزيد من الانشطة الأخرى لتنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ، وبصفة خاصة مراعاة التوصيات المتعلقة بمجالات أولويات العمل المحددة في أول استعراض وتقييم للتقدم المحرز في سبيل تنفيذ خطة العمل ، المرفقين بالقرار الحالي ؛

٢ — يحث المنظمات الحكومية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة التقنية والمعونة الى البلدان النامية على زيادة دعمها للأنشطة المضطلع بها في ميدان السكان في اطار خطة العمل العالمية للسكان ، وبصفة خاصة اتخاذ اجراءات وفقا للتوصيات المتعلقة بمجالات الاولويات المحددة في أول استعراض وتقييم ؛

٣ — يطلب الى ممثلي حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة المسؤولين عن صياغة واعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وبرنامج العمل الذى سيتمخض عنه مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وغيره من الصكوك الدولية للتقدم الاقتصادى والاجتماعي والتكنولوجي ، أن يضمنوا هذه الوثائق اعترافا تاما بالعلاقات المتبادلة بين العوامل السكانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، والحاجة الى اتخاذ تدابير كاملة وعاجلة لمعالجة المشاكل السكانية ؛ كما ينبغي ألا تغرب هذه العلاقات المتبادلة عن البال في كافة الوثائق التي توضع من اجل تنفيذ نظام اقتصادى دولي جديد ؛

٤ — يرجو من لجنة السكان ان تعمد ، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المختصة ، الى النظر في دورتها الحادية والعشرين في امكانية عقد مؤتمر دولي لاستعراض التطورات السكانية التي طرأت في العقد الأول ، بعد مؤتمر السكان العالمي ، واسداء المشورة الى المجلس في هذا الشأن ، وذلك بغية الاسهام في عملية الاستعراض والتقييم الخمسيين لخطة العمل العالمية للسكان ولتعزيز تنفيذ خطة العمل ؛

٥ — يرجو من لجنة السكان أن تواصل الاضطلاع بعملية رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز في سبيل تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ويرجو من الوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية التابعة لمنظومة الامم المتحدة ان تواصل الاسهام في تلك العملية .

الجلسة العامة ١٤
١ ايار/مايو ١٩٧٩

المرفق

## مجالات اولويات العمل المحددة في اول استعراض وتقييم للتقدم المحرز في سبيل تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان

### ألف — ديباجة

١ — ثمة مسألة رئيسية في خطة العمل العالمية للسكان تتمثل في الرأى القائل بأن السكان

يشكلون جزءا لا يتجزا من التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الرامية الى تحسين نوعية حياة النـــاس جميعا . وليست المسألة السكانية بمعزل عن غيرها من المسائل ، وانما هي بالاحرى واحدة مـــن مجموعة من العوامل الرئيسية التي تتفاعل تفاعلا وثيقا . ومن ثم يجب أن تؤخذ في الحسبان الى جانب غيرها من أجل الارتقاء بنوعية الحياة وحقوق الانسان والحريات الأساسية .

٢ ـ ان استعراض وتقييم التقدم المحرز في سبيل تحقيق غايات وتوصيات خطة العمل ، اللذيـــن اجراهما الأمين العام بالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية يظهران ان التوجيه الذى قدمته الخطة الى الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية ، من أجل القيـــام بعمل متضافر في ميدان السكان ، كان حاسما لتعزيز الكثير من التدابير المتصلة بالمتغـــــيرات الديموغرافية والتنفيذ الفعلي لها .

٣ ـ بيد أن التغيير عملية لا نهاية لها في ميدان السكان شأنه في ذلك شأن الكثير مـــن الميادين الاخرى . والقضايا التي كانت تثير جدلا شديدا عام ١٩٧٤ ، والتي توصلت الحكومـــات الممثلة في بوخارست الى توافق آراء بشانها ، اصبحت اقل اثارة للجدل اليوم ؛ واضحت بعـــض المشاكل السكانية أكثر حدة واكثر تنوعا في عام ١٩٧٩ مما كانت عليه منذ خمس سنوات مضت ؛ وتبدو عن بعضها دلائل تطور يمكن اعتباره ايجابيا ؛ بينما يمثل البعض الآخر ، الذى كان قد بدأ يظهر على السطح فحسب عندما انعقد مؤتمر السكان العالمي ، دواعي قلق جديدة الآن في العديد مـــن البلدان . وقد جعلت هذه التغييرات من المستصوب اتخاذ تدابير لتعزيز وتكييف خطة العمل وتعيير مجالات أولويات العمل .

٤ ـ وتوصف خطة العمل في فقرة منطوقها باعتبارها صكا متعلقا بالسياسة داخل الاطار الأوسـع المتمثل في الاستراتيجيات المعتمدة دوليا . وينبغي ، على سبيل الاولوية الأولى ، بذل جهـــود خاصة ، لدى وضع الأهداف الانمائية الجديدة الطويلة الأجل ، كي تتجسد فيها معالجة كافيـــة للمشاكل والسياسات السكانية . وينبغي اتخاذ الموقف ذاته في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقـد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، التي تجرى صياغتها الآن ؛ وفي نظام اقتصادى دولي جديد ؛ وفي أى خطة ناشئة عن مؤتمر للأمم المتحدة او هيئة تابعة لها بشأن مواضيع مثل العلم والتكنولوجيـــا ، والطفل ، والاصلاح الزراعي ، والتنمية الريفية ؛ وفي أى اعادة نظر في برنامج قائم معني بالعمالة ، والأغذية والتغذية ، ومركز المرأة ، والمستوطنات البشرية ، والبيئة . . وهلم جرا . وعلى هـــذا المنوال ، ينبغي أن تفضي غايات وأهداف وتدابير وتوصيات كافة هذه الصكوك ، اذا كانت وثيقة الصلة بالموضوع ، الى اجراء تعديلات وتوفير ايضاحات لخطة العمل العالمية للسكان .

٥ ـ وبناء على ذلك ، حثت التوصيات ، التي تتبع مجالات محددة لأولويات العمل ، الحكومـات الوطنية والمنظمات الاقليمية والدولية على أن تعمل ، حسب الاقتضاء ، على تنفيذ خطة العمـــل العالمية للسكان . وتوضح هذه التوصيات بعض أحكام خطة العمل ، وتسترعي الانتباه الى مسائـــل سكانية جديدة ، وتولي المزيد من التأكيد لمسائل أخرى ، درست بالفعل في الخطة ، ولم تحظ بما يكفي من الاهتمام على الصعيدين الوطني او الدولي . وينبغي تعميم هذه التوصيات على كافـــة الحكومات الوطنية ، وهيئات الامم المتحدة ، وسائر المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية .

٦ — ويبين استعراض وتقييم التقدم المحرز في سبيل تحقيق غايات خطة العمل العالمية للسكان خلال السنوات الخمس الماضية أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بمهمة هائلة . بيد ان التحركات المحدودة والجزئية التي بدأت بالفعل صوب بلوغ هذه الغايات تظهر انه يمكن احراز تقدم على جبهة اوسع، اذا أصبحت التدابير اللازمة في المتناول . وتؤكد التوصيات ، التي صيغت تحقيقا لهذه الغاية ، من جديد ، مبادئ واهداف خطة العمل العالمية للسكان .

## باء — توصيات بشان مجالات أولويات العمل

١ — تستحث الحكومات ، التي ترى أن الاتجاهات السكانية تعرقل تحقيق أهدافها الانمائية الوطنية والنهوض بنوعية الحياة لشعبها ، على اعتماد سياسات سكانية تتفق مع أهدافها الوطنية وتتساوق مع خطة العمل العالمية . وتحقيقا لهذه الغاية تستحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، التي لم تنشئ وحدة يعمل بها موظفون مؤهلون من مستوى رفيع بهيكلها الاداري لادماج تدابير وبرامج سكانية في أهدافها واستراتيجياتها وخططها الاجتماعية والاقتصادية ولتقييم التقدم المحرز في سبيل بلوغ تلك الغايات ، على القيام بذلك دونما تأخير .

٢ — تستحث البلدان ، ذات المستويات العالية من معدلات الوفيات ، وخاصة من لم يبلغ سكانها بعد متوسط عمر يبلغ ٥٠ عاما أو أكثر أو معدلات وفيات بين الرضع أدنى من ١٢٠ من كل الف يولدون احياء ، على اتخاذ تدابير خاصة لخفض معدل الوفيات على وجه السرعة ، ولا سيما عن طريق توفير الخدمات الصحية الأولية لكافة أفراد شعبها بحلول عام ١٩٨٥ . أما البلدان التي حققت بالفعل مستوى عاليا من متوسط الأعمار فما زال يتعين عليها أن تتخذ اجراءات لتخفيض معدلات الوفيات أكثر من ذلك . وتستحث كافة البلدان على وضع برامج بهدف تقليل نواحي التباين في تواتر حالات المرض والوفاة فيما بين مختلف الأقاليم والمجموعات الاجتماعية . وينبغي أن تشتمل هذه البرامج على تدابير لتحسين امكانيات الوصول الى برامج صحية واجتماعية افضل واوسع نطاقا مثل تحسين التصحاح ، وامدادات المياه ، والتربية التغذوية ، وبذل جهود أشد من اجل استئصال او تقليل الأمراض المعدية والطفيلية .

٣ — يرجى من كافة الحكومات أن تدرس أهدافها وبرامجها ومشاريعها الانمائية الوطنية من أجل تحديد آثارها على مستويات الخصوبة الوطنية وأهدافها وايلاء الأولوية ، حسبما أوصي به في الفقرة ٣١ من خطة العمل ، الى الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الانمائية التي سيترتب عليها اثر هام بالنسبة للاتجاهات الديموغرافية ، بما في ذلك الخصوبة ، وذلك في الوقت الذى تسهم فيه في رفاه سكانها وفي تقدمها الاقتصادى والاجتماعي .

٤ — تستحث الحكومات ، بمقتضى الفقرة ٢٩ من خطة العمل ، على أن تحترم وتكفل ، بغض النظر عن غاياتها الديموغرافية الشاملة ، حق الاشخاص في أن يحددوا ، باسلوب حر يقوم على أساس المعلومات والمسؤولية ، عدد ما ينجبونه من أطفال والفترات الفاصلة بين انجابهم ؛ والقيام ، في

أقرب وقت ممكن ، بتوفير تربية مناسبة بشأن مسؤوليات الأبوة والأمومة واتاحة المشورة والوسائل الكفيلة بتحقيقها لمن يرغب فيها من الأشخاص ؛ وتقديم المساعدة في التغلب على العقم اللاارادى وضعف الخصوبة لكافة الافراد الراغبين في الحصول على هذه المساعدة .

٥ — تستحث الحكومات ، بمقتضى الفقرة ٣٢ من خطة العمل ، على ايلاء أولوية عالية للغايات الانمائية التالية :

( أ ) ادماج المرأة ادماجا كاملا في عملية التنمية ، ولا سيما عن طريق زيادة مشاركتها في الفرص التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛

( ب ) زيادة عدالة توزيع الدخل والارض والخدمات الاجتماعية ومباهج الحياة ؛

( ج ) زيادة الفرص التعليمية الواسعة النطاق ؛

( د ) انهاء تشغيل الأطفال ؛

( هـ ) تحديد سن أدنى مناسبة للزواج .

٦ — تستحث الحكومات ، التي ترتئي أن معدلات المواليد في بلدانها تلحق الضرر بمقاصدها الوطنية والتي تضطلع ببرامج سكانية وطنية ، على أن تقوم ، بما يتساوق مع الفقرة ٣٧ من خطة العمل ، بتحديد غايات كمّية وتنفيذ سياسات قد تؤدى الى بلوغ هذه الغايات في تواريخ محددة — عام ١٩٨٥ للأهداف المتوسطة المدى و ٢٠٠٠ للأهداف الطويلة الأجل — واستخدام هذه الغايات في توجيه برامجها وتقييم ما تحرزه من تقدم .

٧ — يلزم أن تتوخى جميع الحكومات الدقة في دراسة ما يطرأ من تغييرات على توزيع السكان في بلدانها . كما يلزم ان تقوم ، على سبيل الاولوية ، بزيادة قدرتها على معالجة مشاكل اعادة التوزيع ، والتخطيط الاقليمي المفضي الى تحقيق توزيع مكاني أكثر توازنا لسكان الحضر والريف ، والمشاكل الخاصة بالمناطق المتروبولية .

٨ — تستحث حكومات البلدان ، التي تكون الهجرة الدولية ذات أهمية لها ، على اجراء مشاورات بغية تنسيق السياسات التي تؤثر على هذه الهجرة ، مع مراعاة ما ترى انه ذو صلة بالموضوع من الصكوك الدولية وقرارات هيئات الأمم المتحدة . وتتسم هذه التوصية بطابع الاستعجال البالغ نظرا للتغييرات الكبيرة التي طرات على حجم واتجاه ومحتوى التدفقات الدولية خلال السنوات الخمس الماضية .

٩ — تستحث كافة الحكومات على أن تأخذ في الحسبان تماما ، لدى اعداد سياساتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية ، الهيكل الديموغرافي والاجتماعي القائم والمرتقب للسكان . وتستحث الحكومات على دراسة الآثار المترتبة على النمو السكاني — سواء في البلدان التي يرتفع فيها وفي البلدان التي ينخفض فيها انخفاضا شديدا — وعلاقة الهيكل السكاني بما يلي :

( ا ) عدد الطلاب والحاجة الى المدرسين والمدارس ؛

(ب) تغيّر دور المرأة ومركزها ؛

(ج) تغير تنظيم الأسرة ودورها ؛

(د) تشكيل اسر جديدة وحاجات الاسكان ؛

(هـ) نمو وتكوين القوى العاملة ، مع الاشارة بصفة خاصة الى السن والجنس والمهارات والخبرة ؛

(و) رفاه المسنين ، مع الاشارة بصفة خاصة الى حاجاتهم الى الضمان الاجتماعي والاقتصادي .

١٠ — ينبغي أن تدرك الحكومات ، لدى تخطيط سياساتها الانمائية الاجتماعية — الاقتصادية ، وخاصة في ميادين التعليم والصحة والانتاج والتكنولوجيا ، كما يوصى به في الفقرة ٦١ من خطة العمل ، ما لهذه السياسات من أثر على كافة نواحي الاتجاهات السكانية ، نوعا وكما . وبالمثل ينبغي أن تقيّم الحكومات نتائج الاتجاهات الديموغرافية بالنسبة لاستراتيجياتها الانمائية الاجتماعية والاقتصادية . ويتعين التشديد على العلاقات المتبادلة بين الاتجاهات السكانية والتنمية ليس فقط في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، كما يرد ذلك صراحة في الفرع ألف أعلاه ، وانما أيضا في الاستراتيجيات الانمائية الوطنية .

١١ — تستحث الحكومات على توسيع مشاركة شعبها — ولا سيما الشباب — ومجتمعاتها في اعداد وتنفيذ برامج سكانية وانمائية ، باستخدام كافة الخدمات المجتمعية الممكنة .

١٢ — يسترعى انتباه الحكومات الى مسيس الحاجة الى اجراء تعداد سكاني كجزء من برنامج التعداد السكاني والاسكاني العالمي لعام ١٩٨٠ ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للحاجة الى تقسيم البيانات حسب المجموعات الاجتماعية وغيرها من المجموعات ثم تحليل واستخدام البيانات لتخطيط التنمية واعداد سياسات سكانية . وتتماثل في ذلك اهمية ضرورة وضع وتحسين نظم لتسجيل الأحوال المدنية واحصاءات ديموغرافية من اجل الحصول على معلومات دقيقة وفي حينها عن تطور الخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة ؛ والحاجة الى استحداث وتحسين القدرة على اجراء عمليات مسح لعينات من الأسر .

١٣ — وتستحث الحكومات على تحديد أولويات للبحث المعني بالسكان والمعني بعلاقاتهم بالعوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالبيئة والموارد الطبيعية وما يماثل ذلك من المسائل . وينبغي اقرار توازن مناسب ، لدى تحديد الأولويات ، بين مشاريع البحث المعنية بشتى المسائل السكانية ، وذلك في ضوء الحاجات الخاصة لكل بلد .

١٤ — تستحث الحكومات على اتخاذ تدابير تكفل تدريب ما يكفي لسد الحاجة من الموظفين وتوزيعهم وذلك لتنفيذ برامجها السكانية . وينبغي أن يكون التدريب المقدم متمشيا مع مهام الموظفين على كافة مستويات النشاط البرنامجي . ويسترعى انتباه الحكومات الى الاهمية الحاسمة للموظفين الاداريين المدربين تدريبا حسنا من أجل الاضطلاع ببرنامج سكاني فعال .

## جيم — توصيتـــان للتنفيـــــــذ

١ — تستحث المنظمات الدولية التي يوجد لديها برامج ذات صلة على أن تعمد ، لدى تنفيـــذ التوصيات الواردة أعلاه للعمل في اطار خطة العمل العالمية للسكان ، الى تقديم أقصى حد مـــــن المساعدة للبلدان . وتستحث البلدان ، بدورها ، على التماس مشورة ومساعدة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . كما ينبغي الاستفادة استفادة تامة من فرص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال السكان .

٢ — وفي النهاية ، ونظرا لما يطرأ من تغيرات سريعة في شتى أبعاد السكان ، ونظرا للحاجـــة الى الاستجابة المدروسة لهذه التغيرات ، يشدد على أهمية استمرار القيام دوريا برصد السكـــــان والتنمية واستعراضهما وتقييمهما واجراء مشاورات اقليمية بشأنهما ، وما يتصل بذلك من الانشطة التي تضطلع بها وكالات مختصة تابعة للأمم المتحدة . وينبغي ان تؤخذ نتائج هذه الأنشطة في الحسبان تماما لدى اعداد أي استراتيجية انمائية دولية جديدة .

## القرار ١٩٧٦/٣٣ — برنامج العمل في ميدان السكان

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى توصيات مؤتمر السكان العالمي (ج) ، ولا سيما خطة العمل العالمية للسكان (د) وقراري الجمعية العامة ٣٣٤٤ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ بشان مؤتمر السكان العالمي و ٣٣٤٥ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن العلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ،

واذ يشير أيضا الى مقرره ٨٧ (د — ٥٨) المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٧٥ بشأن رصـــــد واستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان ، وقراره ١٩٤٣ (د — ٥٨) المؤرخ في ٦ أيار/مايـــو ١٩٧٥ ومقرره ١٩٦٩ (د — ٦١) المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٦ بشأن المبادئ التوجيهية لمخططي التنمية بشأن العوامل المتصلة بالسكان ، وقراريه ٢٠٥٢ (د — ٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ بشأن نظام المعلومات السكانية و ٢٠٥٣ (د — ٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ بشأن برنامـــج العمل في ميدان السكان ،

---

(ج) تقرير مؤتمر السكان العالمي الذي عقدته الامم المتحدة ، بوخارست ، ١٩ — ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.XIII.3 ) ، الفصـــل الثاني .

(د) المرجع نفسه ، الفصل الأول .

وادراكا منه لأهمية الدور الداعم الذى تضطلع به منظومة الأمم المتحدة تجاه الحكومات في تحقيق غايات خطة العمل العالمية للسكان عن طريق رصد البحوث وتبادل المعلومات والتعاون التقني ،

واذ يؤكد أهمية ادراج العوامل السكانية في الاستراتيجيات الانمائية بالنسبة لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، بما في ذلك الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ،

واذ يحيط علما بالمناقشة التي جرت في لجنة السكان في دورتها العشرين بشأن سير العمل وبرنامج العمل في ميدان السكان (هـ) ،

١ — يحيط بارتياح علما بسير العمل وبرنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ والخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣ (و) ؛

٢ — يرجو الامين العام القيام بما يلي :

(أ) مواصلة وتعزيز الأعمال المعنية باتجاهات وهيكل السكان ، مع ايلاء اهتمام خاص للدراسات المتعلقة بمعدلات الوفيات ، واضفاء الصبغة الحضرية والهجرة ؛

(ب) تعزيز عنصر التقديرات والاسقاطات الديموغرافية في البرنامج من أجل تلبية حاجات الحكومات الى تقديرات واسقاطات موثوق بها وحديثة ؛

(ج) مواصلة اجراء الدراسات الرامية الى تفسير أسباب تغير الخصوبة ، بما في ذلك ما يعالج منها أثر برامج تنظيم الاسرة ، مع الاستفادة استفادة تامة من البيانات الواردة من الدراسة الاستقصائية العالمية للخصوبة ؛

(د) مواصلة وتكثيف الأعمال المعنية بالعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية ، مع ايلاء الاهتمام الواجب لكل من آثار الاتجاهات السكانية على التنمية ، وتاثير التغير الاجتماعي والاقتصادى في الاتجاهات الديموغرافية ، وذلك بغية تشجيع ادماج العوامل الديموغرافية في الاستراتيجيات والخطط الانمائية الوطنية والدولية ؛

(هـ) اعداد كتيب كي يستخدمه المخططون الوطنيون بشأن طرائق ادراج العوامل الديموغرافية في التخطيط الانمائي ؛

---

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/33/6/Rev.1 و Corr.1) ، الفصل ٢١ ، الفقرات من ٢١ — ١٢ الى ٢١ — ٦١ ومن ٢١ — ٧٣ الى ٢١ — ١٠٠ .

(و) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ٢ (E/1979/22) ، الفصلان الرابع والخامس .

( و ) مواصلة تحليل السياسات السكانية والآثار المترتبة عليها ، مع ايلاء الاهتمام الواجب لاجراء دراسات مقارنة تساعد البلدان في اعداد برامج عملها ؛

( ز ) اجراء الترتيبات لنشر الدراسات والاسقاطات السكانية في حينها ؛

( ح ) تيسير القيام ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة ، بانشاء شبكة معلومات سكانية بوصفها شبكة لامركزية لتنسيق انشطة المعلومات السكانية الاقليمية والوطنية وغير الحكومية ، والسعي الى الحصول على موارد خارجة عن الميزانية من أجل تصريف أعمال فريق استشارى ووحدة للتنسيق ؛

( ط ) اجراء الترتيبات لمواصلة رصد الاتجاهات والسياسات السكانية والأعمال اللازمة لاستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان ؛

( ى ) مواصلة برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني في ميدان السكان وتوسيع نطاقه ليشمل البلدان التي تطلب المساعدة وذلك بالتعاون ، بصفة خاصة ، مع صندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية ؛

( ك ) تعزيز برنامج الأمم المتحدة للتدريب في ميدان السكان ، وذلك عن طريق استمرار وتوسيع المراكز الاقليمية والاقاليمية للتدريب والبحث الديموغرافيين التي ترعاها الأمم المتحدة ، ودعم مؤسسات التدريب الوطنية ، ومواصلة برنامج الزمالات للتدريب في فروع السكان ، ولا سيما فيما يتصل بالتخطيط الانمائي ؛

( ل ) مساعدة الحكومات ، بناء على طلبها ، في انشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية يتمثل الغرض منها في تنسيق الأنشطة السكانية ، ولا سيما ما يتصل منها بالتخطيط الانمائي ، وفي دراسة أساليب ادراج العوامل السكانية في التنمية الوطنية واسداء المشورة للحكومات في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج السكانية ؛

٣ — يحث الدول الأعضاء على كفالة أن تشكل طرائق تقييم وتحليل بيانات تعداد ومسح السكان واستخدامها وتفسيرها جزءا لا يتجزا من برامج التعداد الوطنية وذلك عن طريق انشاء وتعزيز منظمات ومؤسسات سكانية وطنية ؛

٤ — يؤكد الحاجة الى ان تعزز مؤسسات منظومة الامم المتحدة تعاونها وتنسيقها في تخطيط وتنفيذ برامجها السكانية .

الجلسة العامة ١٤
٩ ايار/مايو ١٩٧٤

المقرر ١٩٧٩/٢٧ - تقرير لجنة السكان

أحاط المجلس علما ، في جلسته العامة ١٤ المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، بتقرير لجنة السكان عن أعمال دورتها العشرين (ز)، بما في ذلك التذييل المشفوع به .

المقرر ١٩٧٩/٢٨ - التقرير الموجز عن الحالة السكانية في العالم عام ١٩٧٩

احاط المجلس علما ، في جلسته العامة ١٤ المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، بالتقرير الموجز عن الحالة السكانية في العالم عام ١٩٧٩ (ح)، وقرر احالته الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، مع مراعاة ما أبدى في المجلس من آراء وتعليقات خلال النظر في هذا التقرير .

---

(ز) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ٢ (E/1979/22) .

(ح) E/1979/16 .